الأمم المتحدة

A/HRC/15/43

الجمعية العامة

Distr.: General
15 June 2010
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الخامسة عشرة
البندان ٢ و٣ من جدول الأعمال
التقرير السنوي لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان
وتقارير المفوضية السامية والأمين العام
تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية
والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

حقوق الإنسان والتدابير القسرية المتخذة من جانب واحد

تقرير الأمين العام

(A) GE.10-14376 300610 300610

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً – مقدمة

١- يُقدَّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ٢٢/١٢، الذي طلب فيه المجلس إلى الأمين العام أن يقدم إليه، في دورته الخامسة عشرة، تقريراً تحليلياً عن تأثير التدابير القسرية المتخذة من جانب واحد على التمتع بحقوق الإنسان.

٢- وفي ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، أرسل الأمين العام مذكرة إلى الدول الأعضاء طالباً إليها موافاته بما لديها من آراء ومعلومات. وتلقت المفوضية السامية لحقوق الإنسان، حتى ١٢ آذار/مارس ٢٠١٠، الردود الملخصة أدناه من حكومات الاتحاد الروسي والأرجنتين وبوركينا فاسو وبيلاروس وجامايكا وسلوفاكيا وصربيا وغواتيمالا وكوستاريكا. ويرد أدناه أيضاً الردان المقدمان من حكومتي الجزائر وقطر إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الثانية عشرة بخصوص البند ذاته واللذان لم يتم إدراجهما في حينه بسبب التأخير في تقديمهما. ويمكن الحصول على النص الكامل للردود من الأمانة.

ثانياً – ردود الحكومات

الجزائر

[الأصل: بالفرنسية]
[٣ تموز/يوليه ٢٠٠٩]

٣- أفادت حكومة الجزائر بأن التدابير القسرية المتخذة من جانب واحد تتعارض مع القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي وميثاق الأمم المتحدة والمعايير والمبادئ التي تحكم العلاقات السلمية بين الدول. كما ذكرت أن اتخاذ تدابير قسرية من جانب واحد يشكل انتهاكاً لحقوق الإنسان، لا سيما الحق في حياة كريمة والحق في التنمية، وانتهاكاً لسيادة الدول الأخرى.

٤- وشددت الحكومة على أن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعوب، التي يكفلها العهدان الدوليان الخاصان بحقوق الإنسان، تُنتهك بسبب التدابير القسرية المتخذة من جانب واحد وما لها من آثار سلبية على الرفاه والتنمية والتعاون الدولي. كما أشارت إلى أن التدابير القسرية المتخذة من جانب واحد تضع عقبات أمام العلاقات التجارية الحرة بين الدول ذات السيادة وتعوق، نتيجة لذلك، التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان كما أُكِّد مجدداً في المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان المعقود في فيينا في عام ١٩٩٣.

٥- وأكدت الحكومة أن الجزائر تحترم مبادئ القانون الدولي وتؤيد ميثاق الأمم المتحدة والإعلانات والقرارات ذات الصلة التي تتخذها الأمم المتحدة، لا سيما قرارات مجلس حقوق الإنسان المتعلقة بحقوق الإنسان والتدابير القسرية المتخذة من جانب واحد. وأشارت أيضاً، فيما يتعلق بالسيادة والمساواة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، إلى أن حق جميع الشعوب في تقرير مصيرها وقيامها، بمحض إرادتها، باختيار نظامها السياسي والاقتصادي والثقافي يشكلان المبدأين الأساسيين اللذين تقوم عليهما السياسة الخارجية للجزائر.

٦- واعتبرت الحكومة أن التدابير القسرية المتخذة من جانب واحد لا تساعد على قيام علاقات دولية سليمة وودية وتحرم الشعوب من حقها في التنمية وهو حق غير قابل للتصرف. وتطبيق القوانين الوطنية خارج الحدود الإقليمية يعرقل السلم والأمن الدوليين. وطلبت الحكومة أيضاً إلى الأمين العام أن يولي تنفيذ قرارات مجلس حقوق الإنسان بهذا الشأن اهتماماً خاصاً في ضوء الطابع العالمي وغير القابل للتجزئة والمترابط والمتشابك الذي تكتسيه حقوق الإنسان، بما فيها الحق في التنمية.

الأرجنتين

[الأصل: بالإسبانية]
[٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠]

٧- أشارت حكومة الأرجنتين، فيما يتصل بدعم قرار مجلس حقوق الإنسان ٢٢/١٢ بموجب قانونها المحلي، إلى القانون ٢٤٨٧١ الصادر في عام ١٩٩٧. وأفادت الحكومة بأن ذلك القانون يعتبر أن التشريعات الأجنبية التي تتوخى، بصفة مباشرة أو غير مباشرة، تقييد أو عرقلة التجارة الحرة أو تنقل رؤوس الأموال أو السلع أو الأشخاص بحرية، بما يعود بالضرر على بلد محدد أو مجموعة من البلدان، لا ينطبق أو يكون له أي آثار قانونية في إقليم الأرجنتين.

٨- كذلك أبرزت الحكومة أن المادة ١ من القانون المذكور آنفاً تنص على أن التشريعات الأجنبية الرامية إلى إحداث آثار قانونية خارج الإقليم من خلال فرض حصار اقتصادي أو قيود على الاستثمار في بلد محدد، بغية إحداث تغيير في حكومة البلد أو تقويض حقه في تقرير مصيره، لا تنطبق ولا يكون لها تأثير قانوني على الإطلاق هي الأخرى.

بيلاروس

[الأصل: بالإنكليزية]
[١ آذار/مارس ٢٠١٠]

٩- أفادت الحكومة بأن بيلاروس رفضت على الدوام ممارسة التدابير القسرية المتخذة من جانب واحد معتبرة أنها أداة إكراه سياسي للدول ذات السيادة تعوق إعمال الشعوب حقوقها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

١٠- ولاحظت الحكومة أن التدابير القسرية المتخذة من جانب واحد تتعارض مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ومع القواعد والمبادئ التي تنظم العلاقات السلمية بين الدول.

١١- وأشارت الحكومة إلى ضرورة النظر في إنشاء آلية فعالة لرصد استخدام التدابير القسرية المتخذة من جانب واحد، بما في ذلك تأثيرها السلبي وعواقبها الوخيمة على الدولة المعنية. ويمكن إنشاء آليات رصد من هذا القبيل في إطار مجلس حقوق الإنسان أو هيئات المعاهدات.

بوركينا فاسو

[الأصل: بالفرنسية]
[٢٤ آذار/مارس ٢٠١٠]

١٢- أبرزت حكومة بوركينا فاسو أن القرارات التي اعتمدها بهذا الشأن كل من الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان ولجنة حقوق الإنسان ومؤتمرات الأمم المتحدة المعقودة في التسعينات واستعراضاتها خماسية السنوات لم تحل دون استمرار اعتماد التدابير القسرية المتخذة من جانب واحد وتنفيذها وإنفاذها بأساليب منها الحرب والقوة العسكرية، بكل ما يؤدي إليه ذلك من تبعات سلبية على الأنشطة الاجتماعية الإنسانية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية.

١٣- وفي ذلك السياق، أكدت حكومة بوركينا فاسو دعمها للقرارات والقوانين التي تحظر تلك التدابير، لا سيما قرار الجمعية العامة ١٧٠/٦١ وقرار مجلس حقوق الإنسان ٧/٦ والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة الرابع عشر لرؤساء دول أو حكومات حركة عدم الانحياز المعقود في هافانا وتوصيات المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان المعقود في فيينا في حزيران/يونيه ١٩٩٣، إضافة إلى القرار ٢٢/١٢ الصادر عن مجلس حقوق الإنسان والأحدث عهداً.

١٤- وأكدت الحكومة أن بوركينا فاسو قد انضمت إلى معظم الاتفاقات المبرمة برعاية الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ورأت أن المنظمات الدولية هي الإطار المناسب لبناء ثقافة السلم وترويجها من خلال تعبير سام عن التضامن الدولي. ورأت الحكومة أن الآليات التي

أنشأتها بعض المنظمات، بما فيها مجلس أمن الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، ليس السلطات الوحيدة التي يمكن أن تبت في هذه المسائل. وبناء عليه، فإن أي تدبير قسري تعتمده من جهة واحدة دولة ضد دولة أخرى، أياً كان الغرض منه، تدبير مخالف للقانون الدولي وينبغي حظره على هذا الأساس. وأفادت حكومة بوركينا فاسو بأن على الدول إذاً أن تتقيد بالقواعد والمبادئ التي تنظم تسوية المنازعات بطرق سلمية. ولهذا السبب، شاركت بوركينا فاسو بنشاط في تسوية المنازعات في أفريقيا، لا سيما في توغو وغينيا وكوت ديفوار.

كوستاريكا

[الأصل: بالإسبانية]
[٩ آذار/مارس ٢٠١٠]

١٥- أشارت الحكومة إلى أن كوستاريكا، بوصفها دولة عضواً في منظمة التجارة العالمية، تحترم المبادئ التي تحكم هذه المنظمة، بما في ذلك رفض التدابير الاقتصادية القسرية من جانب واحد، وتلتزم بها. وأشارت الحكومة كذلك إلى أن كوستاريكا، بوصفها دولة عضواً في الأمم المتحدة، تحترم القانون الدولي وتؤيد حرية التجارة الدولية ولا توافق على تقييد هذه الحرية إلا وفقاً للقانون الدولي وفي إطار الأمم المتحدة أو منظمة التجارة العالمية.

غواتيمالا

[الأصل: بالإسبانية]
[١٠ آذار/مارس ٢٠١٠]

١٦- أفادت حكومة غواتيمالا بأنها امتثلت لقرار مجلس حقوق الإنسان ٢٢/١٢، ولم تعتمد بالتالي تدابير قسرية من جانب واحد تتعارض مع القانون الدولي لحقوق الإنسان وميثاق الأمم المتحدة ومبادئ دولة تعمل على تعزيز ديمقراطياتها واحترامها حقوق الإنسان.

جامايكا

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٠ آذار/مارس ٢٠١٠]

١٧- أفادت حكومة جامايكا بأنها لا تزال تعترض على اعتماد تدابير قسرية من جانب واحد لأنها تعوق إعمال الحقوق الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغير ذلك من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان إعمالاً كاملاً. وقالت إن تلك التدابير لا تتنافى ومبادئ القانون الدولي فحسب، وإنما تتعارض أيضاً مع المساواة السيادية بين الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية والتعايش السلمي فيما بينها.

١٨- وفي هذا السياق، أكدت الحكومة أنها لم تعتمد أي قانون أو تشريعات أو تدابير أو تتخذ أي إجراءات أخرى من شأنها خرق سيادة دولة ما أو المساس بمصالحها الوطنية المشروعة.

قطر

[الأصل: بالعربية]
[٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٩]

١٩- أكدت حكومة قطر من جديد أن التدابير القسرية المتخذة من جانب واحد تتعارض مع القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي وميثاق الأمم المتحدة والقواعد والمبادئ التي تنظم العلاقات بين الدول، وتشكل انتهاكات جسمية لحقوق الإنسان، لا سيما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحق في حياة كريمة والحق في التنمية.

٢٠- وأشارت حكومة قطر إلى أنها اعتمدت تدابير عديدة في سبيل التشديد على خطر التدابير القسرية المتخذة من جانب واحد على المجتمع بصفة عامة. وفي الميدان التشريعي، أبرزت الحكومة أن دستور دولة قطر ينص على أن السياسة الخارجية للبلد تقوم على مبدأ توطيد السلم والأمن الدوليين عن طريق تشجيع تسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية ودعم حق الشعوب في تقرير مصيرها وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والتعاون مع الأمم المحبة للسلام.

٢١- وأكدت الحكومة من جديد أيضاً ضرورة تغليب الحوار والاحتكام في جميع الحالات إلى القانون الدولي في تسوية المنازعات أو الخلافات على الصعيدين الإقليمي والدولي. وأبرزت الحكومة أن إيمانها بهذه المبادئ دفعها إلى أخذ زمام المبادرة للتوسط في تسوية منازعات وخلافات دولية مثل الأزمة اللبنانية والنزاع القائم بين السودان وتشاد والمفاوضات الجارية لمعالجة قضية دارفور.

٢٢- وأبرزت الحكومة ما تبذله من جهود في سبيل توعية المجتمع الدولي بمخاطر تلك التدابير على حقوق الإنسان وعلى التنمية والتجارة الحرة، إذ قامت بتنظيم مؤتمرات وندوات دولية عديدة بهذا الشأن وعقدت منذ عام ٢٠٠١ منتدى الدوحة السنوي للديمقراطية والتنمية والتجارة الحرة كما استضافت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية الرامي إلى استعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري.

صربيا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٣ آذار/مارس ٢٠١٠]

٢٣- أكدت حكومة صربيا أنها لم تتخذ أي تدابير قسرية ذات طابع قانوني أو إداري أو اقتصادي ضد أي دولة عضو في الأمم المتحدة، وذلك وفقاً للإعلان العالمي لحقوق الإنسان وللمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان التي صدقت عليها صربيا.

سلوفاكيا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٤ شباط/فبراير ٢٠١٠]

٢٤- أفادت حكومة سلوفاكيا بأنها "تدعم التدابير القسرية اللازمة والضرورية المتخذة من جانب واحد التي لا تتعارض مع القانون الدولي أو مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان".

الاتحاد الروسي

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٢ شباط/فبراير ٢٠١٠]

٢٥- أعربت حكومة الاتحاد الروسي عن اعتراضها الشديد على تطبيق تدابير قسرية متخذة من جانب واحد. ورأت الحكومة أن تطبيق التدابير القسرية المتخذة من جانب واحد يزعزع استقرار العلاقات الدولية ويسبب ويعمّق التوترات بين الحكومات ويهدد أمن الدول الأخرى ويزيد تعقيد العلاقات بين الحضارات وينتهك حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وأشار الاتحاد الروسي إلى أن تطبيق التدابير القسرية على نحو يخل بميثاق الأمم المتحدة وبقرارات مجلس الأمن لن يزيل التوترات الاجتماعية الاقتصادية والتوترات الإثنية وغير ذلك من المشاكل التي تشعل فتيل النزاع. وترى الحكومة أن تلك التدابير تقوض أساس القانون الدولي وتؤدي إلى تمديد النزاعات.

٢٦- وأفادت الحكومة بأنها ستواصل الدعوة إلى اتباع نهج متعدد الأطراف في الشؤون الدولية. ولاحظت أيضاً أن ذلك النهج يمكن أن يقوم على اعتراف المجتمع الدولي بمبدأي التنوع وعدم قابلية الأمن للتجزئة في عالم اليوم.

ثالثاً – التحليل

٢٧- يبين الملخص أعلاه أن ١١ دولة قدمت آراءها بشأن حقوق الإنسان والتدابير القسرية المتخذة من جانب واحد. وردت معظم الدول بالإشارة إلى متطلبات القانون الدولي. كما أعاد معظمها تأكيد تأييده لقرار مجلس حقوق الإنسان ٢٢/١٢ وغيره من المعايير الدولية المتصلة بالتدابير القسرية المتخذة من جانب واحد، وذلك من خلال تشريعاته الوطنية وسياساته الخارجية. ورأت بعض الدول أن بعض التدابير القسرية المتخذة من جانب واحد يمكن أن تكون مقبولة في ظروف معينة، شريطة امتثالها للقانون الدولي. وأكدت قلة من الدول أهمية تسوية المنازعات الدولية بواسطة الآليات الإقليمية والدولية. واقترحت إحدى الدول إنشاء آليات لرصد تطبيق التدابير القسرية المتخذة من جانب واحد، وذلك في إطار مجلس حقوق الإنسان أو هيئات الأمم المتحدة المعنية برصد معاهدات حقوق الإنسان.